محمد بن زايد يتولى رئاسة مجلس أبوظبي للاستثمار

الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
ولي عهد أبوظبي

أبو ظبي ـ رويترز: أصدر رئيس الإمارات الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان بصفته حاكما لإمارة أبوظبي مرسوما أميريا بإعادة تشكيل مجلس إدارة مجلس أبوظبي للاستثمار برئاسة ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة الشيخ محمد بن زايد آل نهيان. ونص المرسوم على عضوية كل من الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان ممثل رئيس الدولة. والشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة. والشيخ حامد بن زايد آل نهيان رئيس ديوان ولي عهد أبوظبي، محمد حبروش السويدي مستشار رئيس الدولة، وعيسى محمد السويدي عضوا منتدبا، ويونس حاجي خوري وكيل وزارة المالية.

وقالت وكالة أنباء الإمارات إنه بموجب المرسوم الأميري يحل ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة الإماراتية، محل رئيس الدولة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان على رأس المجلس.

ويملك مجلس أبوظبي للاستثمار حصص أغلبية في بعض بنوك الإمارة، ومن بينها أكبر مصارفها بنك أبوظبي الوطني، ويتولى مسؤولية استثمار جزء من فائض الموارد المالية للحكومة.

ويدير المجلس أصولا بقيمة نحو 111 مليار دولار، وفقا لمجلس الثروة السيادية الذي يرصد القطاع.

«المشتركة»: عقد بـ 63 مليون دولار

وقّعت شركة المجموعة المشتركة للمقاولات (المشتركة) عقد المناقصة التابعة لوزارة المواصلات ـ سلطة الطرق والخدمات ـ جمهورية ألبانيا، الخاصة بإنشاء طريق ممر على الطريق الواصل بين مدينة تيرانا ومدينة كورتشا المرحلة الثانية من الكيلو متر 18 إلى الكيلو متر 33,8 في جمهورية ألبانيا، بقيمة 63 مليون دولار، ما يعادل 18,6 مليون دينار وبمدة تنفيذ قدرها 3 سنوات.

«بوبيان ب» تربح 3 ملايين دينار من تخارج

أعلنت شركة بوبيان للبتروكيماويات (بوبيان ب) أنها حصلت على مبلغ 9,7 ملايين دولار أميركي (أو ما يعادل نحو 3 ملايين دينار) قيمة التخارج بالكامل من أحد الاستثمارات غير المباشرة والمدارة من قبل أحد البنوك الاستثمارية الإقليمية. وقالت الشركة على موقع البورصة إنه بهذا التخارج تكون الشركة حققت أرباحا صافية 3 ملايين دينار، وسيتم تسجيل هذه الأرباح ضمن البيانات المالية المجمعة للربع الأول للشركة المنتهية في 31 يوليو 2015.

خالد العتيبي رئيسا لـ «زيما»

أفادت شركة زيما القابضة «زيما» بأنه بناء على اجتماع الجمعية العامة العادية المنعقدة في 18ـ6ـ2015 والذي تم فيه انتخاب أعضاء مجلس إدارة الشركة فقد تم تشكيل مجلس الإدارة على النحو التالي: خالد عصام عبدالعزيز العتيبي رئيسا لمجلس الإدارة، وبدر خالد المخلد نائبا لرئيس مجلس الإدارة، وعضوية كل من محمد غازي محمد الراشد، ومحمد جواد ناجي القلاف، ومحمد عبدالله حسن محمد.

المستشار الكويتي

www.kuwaiticonsultant.com
د.عبدالله فهد العبدالجادر
مستشار تنظيم وإدارة

سياسة رواتب جديدة لحل مشكلة تطبيق البديل الإستراتيجي

من خلال متابعتي لنشر أخبار تطورات البديل الإستراتيجي أو ما تمت تسميته بالنظام المحسن للرواتب في وسائل الاعلام بالصحف ومقابلات تلفزيونية ومتابعة جلسات لجنة تنمية الموارد البشرية نجد أن هنالك مشكلة ومعوقات في الاتفاق بين الحكومة ومجلس الأمة على تطبيق البديل الاستراتيجي الذي تم تقديمه من الحكومة عن طريق دراسة وعمل أكثر من سنتين بين فرق عمل من الكفاءات الكويتية التابعة لديوان الخدمة المدنية وبين ما تم تقديمه من الشركة الاستشارية التي اتفقت معها الحكومة وبين أطراف تريد استثناءها من تطبيق البديل الاستراتيجي مثل القطاع النفطي، وبعض الفئات الوظيفية مثل الأطباء والصيادلة والممرضين، ورغبة البعض في الحكومة ومجلس الأمة بهذا التوجه.

الضغوطات كبيرة على لجنة تنمية الموارد البشرية في مجلس الأمة منها حكومية ومنها شعبية، وحتى تتوافق مع كل هذا بدأت باقتراحات وتنازلات لترضي الأطراف المعارضة، ومن ناحية تريد المضي في تطبيق البديل الاستراتيجي حتى بعد تعديله لأنها لا تستطيع إقناع الحكومة ولا المعارضين بتطبيقه كما هو مقترح، ولذلك وحسب ما قرأت في وسائل الإعلام بأن يتم تطبيق البديل الاستراتيجي فقط على المعينين الجدد وعلى المستفيدين والباقي من الموظفين يستمرون على جدول رواتبهم الحالي وطبعا يتم استبعاد القطاع النفطي من تطبيق البديل الاستراتيجي وبهذا تحل المشكلة وتزاح الضغوطات من على أكتاف أعضاء لجنة تنمية الموارد البشرية في مجلس الأمة ويتم تطبيق البديل الاستراتيجي ولو بشكل مبتور.

أحب أن أذكر الحكومة ومجلس الأمة بأن أقتراح مشروع البديل الاستراتيجي جاء بناء على محورين أولا تضخم ميزانية الدولة، وخاصة باب المرتبات وثانيا المطالبات المستمرة من نقابات وموظفين جهات حكومية بزيادة رواتبهم وعلاواتهم، ما تسبب في وجود فوارق بين رواتب الموظفين في الجهات الحكومية، وهنا هل سألتم من هم الفئات الوظيفية التي تطالب بالزيادات ولماذا وأي جهات حكومية يتبعون وهل تمت دراسة هذه المطالبات بعناية وبشكل مهني أم تمت الموافقة على زيادتهم عشوائيا وبضغوط بعض أعضاء الحكومة ومجلس الأمة؟

ولهذا أريد أن أقترح على الحكومة ومجلس الأمة سياسة رواتب جديدة لإنقاذ البديل الاستراتيجي بدلا من المقترح الحالي لمجلس الأمة المذكور أعلاه، واقتراحي هو التركيز على الفئات الوظيفية المتضررة في فروقات الرواتب وخاصة الوظائف المتماثلة في المؤهلات والوصف الوظيفي، وأعتقد ستجدونها في الموظفين التابعين لجدول رواتب الخدمة المدنية وبعض الجهات الحكومية التي تعتبر مستقلة ولكن رواتبهم لا تختلف عن رواتب الموظفين التابعين لجدول رواتب الخدمة المدنية مثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمؤسسة العامة للرعاية السكنية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية ولهذا يتم تطبيق جدول مرتبات البديل الاستراتيجي على هذه الفئة من الموظفين التي ستحل مشكلة الفوارق بين رواتبهم وهي أغلبية موظفي الدولة الذين لديهم كادر عام وعددهم 201388 ألف موظف يعني 67٪ من إجمالي موظفي الدولة، وبذلك سيكون هنالك جدول مرتبات جديد للخدمة المدنية بدلا من الحالي يطبق عليهم تقييم الوظائف وعلاوة الأداء والتعيين حسب الوظيفة وليس حسب المؤهل الدراسي، وهذه كمرحلة أولى تستطيع الحكومة ومجلس الأمة تقييمها بعد سنوات من التطبيق ومتأكد انها ستحل لهم الكثير من المشاكل وتضبط ميزانية المرتبات، كما أن الترقيات لا تتم بعدد من السنوات حسب النظام الحالي، ولكن سيكون هنالك مدى رواتب لكل درجة وظيفية يتراوح بين 10 و15 سنة يظل فيها الموظف طالما لم تتغير وظيفته الى أعلى مما يعني ان الترقية ليست بعدد سنوات كما هي مقترحة في مجلس الأمة، ولكن بوجود شاغر وظيفي أعلى واستيفاء الموظف للحد الأدنى لاشتراطات شغل الوظيفة الموجود في الوصف الوظيفي. أما الاقتراح الحالي بتطبيق البديل الاستراتيجي على الموظفين الجدد والمستفيدين فقط فهو خطأ فني وبتر لسياسة رواتب جديدة وسوف يخلق لكم مشاكل لاحقا.

«المركزي الأوروبي» يقدم سيولة طارئة للبنوك

قمة اللحظات الأخيرة بوابة اليونان لعبور الأزمة

احتشاد آلاف المتظاهرين أمام مبنى البرلمان في اليونان خلال مسيرة مناهضة للتقشف تأييدا للحكومة اليسارية (رويترز)

أثينا ـ وكالات: حذر رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر من أن تتوصل اليونان ودائنوها، الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، إلى اتفاق وذلك في القمة الاستثنائية لدول منطقة اليورو التي عقدت مساء أمس (الاثنين).

وجاءت تصريحات جان كلود يونكر قبل عقد قادة دول الاتحاد الأوروبي القمة الطارئة في بروكسل لاتخاذ القرارات المناسبة بخصوص اليونان. وقبيل ساعات من بدء أعمال القمة أكد مسؤولون في الاتحاد الأوروبي أن أثينا قدمت بالفعل عرضا جديدا يمثل أساسا جيدا للتفاوض بين الطرفين بخصوص حزمة الإنقاذ المالي للبلاد التي تعاني أزمة مستمرة منذ أكثر من عامين.

هذا وقد أقرت حزمة المساعدات المالية لليونان 3 جهات دائنة هي صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي والمفوضية الأوروبية، وتطالب الجهات الثلاث الحكومة اليونانية باتخاذ إجراءات تقشفية تسميها إجراءات «إصلاحية» لصرف الدفعة الثالثة من حزمة المساعدات المالية التي تبلغ 7,2 مليارات يورو لليونان.

وتحتاج اليونان هذه الدفعة لتسيير أمورها المالية ودفع الرواتب حيث يخيم عليها شبح الإفلاس ورغم ذلك حاولت الحكومة اليونانية التفاوض مع المقرضين طوال الأشهر الماضية لتخفيف الإجراءات التقشفية.

وتواجه اليونان أيضا خطر التخلف عن سداد القسط المستحق عن هذا الشهر للجهات الدائنة ويبلغ 1,6 مليار يورو.

شكوك في التوصل إلى اتفاق بين اليونان ودائنيها

أثينا قدمت عرضاً جديداً يمثل أساساً جيداً للتفاوض بين الطرفين

وقال مصدر مصرفي لوكالة رويترز «إن البنك المركزي الأوروبي رفع سقف السيولة الطارئة التي تستطيع البنوك اليونانية سحبها من البنك المركزي للبلاد وذلك للمرة الثالثة في ستة أيام».

وعقد مجلس محافظي البنك المركزي الأوروبي مؤتمرا عبر الهاتف أمس لمناقشة تمديد مساعدات السيولة الطارئة بعدما سحب المودعون اليونانيون نحو 4,2 مليارات يورو من البنوك اليونانية الأسبوع الماضي خوفا من احتمال عدم توصل أثينا إلى اتفاق مع مقرضيها.

ورفع المركزي الأوروبي السقف 1,1 مليار يورو إلى 84,1 مليار يورو في 17 يونيو، ورفعه مجددا 1,8 مليار يورو الجمعة الماضية بحسب ما قاله مسؤول حكومي.

وكانت رئيسة صندوق النقد الدولي، كريستين لاغارد، حذرت من أن اليونان ستكون متخلفة مع الصندوق في أول يوليو إذا فشلت في تسديد قسط الدين في 30 يونيو، إذ لا توجد فترة سماح، وليس هناك أي احتمال للتأخير.

وترفض حكومة اليونان تطبيق أي برنامج إصلاحي يتضمن إجراءات تقشفية أو من شأنه «رفع الضرائب أو المساس بالمساعدات الاجتماعية».

إلى ذلك، قال نائب رئيس الكتلة البرلمانية للمحافظين في ألمانيا هانز بيتر فريدريش لقناة «إن تي في» التلفزيونية الألمانية أمس إن اليونان لا تحتاج للبقاء في منطقة اليورو.

وحذر الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند من أنه «يجب بذل كل الجهود الممكنة» لإبقاء اليونان في منطقة اليورو.

ودعا هولاند إلى «اتفاق شامل ودائم» وليس «جزئيا ولفترة محدودة» بين اليونان ودائنيها.

واحتشد آلاف المتظاهرين في العاصمة اليونانية أثينا مساء أمس الأول تأييدا للحكومة اليسارية، التي وصلت للسلطة بعد تعهدها بالتصدي لإجراءات التقشف.

شركة بوبيان للبتروكيماويات ش.م.ك.
اجتماع الجمعية العمومية العادية والغير عادية

شركة بوبيان للبتروكيماويات (ش.م.ك)
Boubyan Petrochemical Company (K.S.C)

إعلان تذكيري

يسر مجلس إدارة شركة بوبيان للبتروكيماويات ش.م.ك. دعوة الأخوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية وغير العادية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/٤/٣٠ والذي تقرر عقدهما في مقر وزارة التجارة والصناعة – مجمع الوزارات بلوك (٢) الدور الأول – قاعة (ب) وذلك يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٥/٧/١ في تمام الساعة ١٢:٠٠ ظهراً وذلك للنظر في جدولي الأعمال التاليين:-

جدول أعمال إجتماع الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/٤/٣٠

أولا: سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/٤/٣٠ والمصادقة عليه.
ثانيا: سماع تقرير مراقبي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/٤/٣٠ والمصادقة عليه.
ثالثا: مناقشة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/٤/٣٠ والمصادقة عليها.
رابعا: سماع تقرير بأي مخالفات رصدتها الجهات الرقابية وأوقعت بشأنها جزاءات على الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/٤/٣٠ (إن وجدت).
خامسا: الموافقة على توزيع أرباح نقدية بنسبة ٤٠ ٪ (أي بواقع ٤٠ فلس للسهم الواحد) بعد خصم أسهم الخزينة وذلك للمساهمين المسجلين في سجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية.
سادسا: الموافقة على توزيع أسهم منحة بنسبة ٥٪ (أي بواقع ٥ أسهم لكل ١٠٠ سهم) مبلغ ٢,٥٤٦,٧٧٥ د.ك وذلك للمساهمين المسجلين في سجلات الشركة في تاريخ يوم العمل السابق ليوم تعديل سعر السهم.
سابعا: الموافقة على استقطاع نسبة ٤,٤٪ (أي مبلغ ١,٢١٢,٧٥٠ د.ك) للإحتياطي القانوني وذلك وصولا إلى ٥٠٪ من رأس المال.
ثامنا: الموافقة على استقطاع نسبة ٤,٤ ٪ (أي مبلغ ١,٢١٢,٧٥٠ د.ك) للإحتياطي الإختياري وذلك وصولاً إلى ٥٠٪ من رأس المال.
تاسعا: الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإعتماد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/٤/٣٠ بمعدل ١٥,٠٠٠ د.ك للعضو الواحد.
عاشراً: الموافقة على التعامل مع أطراف ذات صلة.
حادي عشر: تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز ١٠٪ من عدد أسهمها وذلك وفقا لما تنص عليه المادة رقم (١٧٥) من القانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٢" وتعليمات هيئة أسواق المال بشأن تنظيم شراء الشركات المساهمة لأسهمها (أسهم الخزينة) وكيفية استخدامها والتصرف فيها رقم (هـ.أ.م/ق.ت.أ/ت.ش/٢٠١٢/٦)
ثاني عشر: إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم في كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية عن إدارة الشركة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/٤/٣٠.
ثالث عشر: تعيين أو إعادة تعيين مراقبي الحسابات للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/٤/٣٠ وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

جدول أعمال إجتماع الجمعية العمومية الغير عادية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/٤/٣٠

الموافقة على تعديل المادة رقم (٥) من النظام الأساسي و المادة رقم (٦) من عقد التأسيس المتعلقتين برأس المال.

الموافقة على زيادة رأس مال شركة بوبيان للبتروكيماويات من ٥٠,٩٣٥,٥٠٠ د.ك إلى ٥٣,٤٨٢,٢٧٥ د.ك وذلك عن طريق أسهم منحة مجانية توزع على المساهمين بنسبة ٥٪ من رأس المال ويتم تخصيصها للمساهمين المقيدين في سجلات الشركة بتاريخ يوم العمل السابق ليوم تعديل سعر السهم.

نص المادة قبل التعديل

حدد رأس مال الشركة بمبلغ ٥٠,٩٣٥,٥٠٠ د.ك موزعة على ٥٠٩,٣٥٥,٠٠٠ سهم قيمة كل منهما مائة فلس وجميع الأسهم نقدية.

نص المادة بعد التعديل

حدد رأس مال الشركة بمبلغ ٥٣,٤٨٢,٢٧٥ د.ك موزعة على ٥٣٤,٨٢٢,٧٥٠ سهم قيمة كل منهما مائة فلس وجميع الأسهم نقدية.

هذا وتخضع القرارات أعلاه لموافقة الجهات الرسمية المعنية.

وعلى السادة المساهمين الكرام الراغبين بحضور الاجتماع مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة – برج أحمد ، لاستلام بطاقة الحضور.

مجلس الإدارة

ارتفاع العروض المالية لخط أنابيب الزور يربك «نفط الكويت»

محمود عيسى

قالت مجلة ميد ان شركة لارسن اند توبرو الهندية لم تبلغ بعد من قبل لجنة المناقصات المركزية ما اذا كانت مؤهلة للمشاركة من جديد في عملية تقديم العروض لمشروع خط انابيب مصفاة الزور المقدرة تكلفته بنحو 800 مليون دولار، علما بان الشركة كانت صاحبة العرض الادنى بين العروض المقدمة للمشروع، حيث بلغت قيمة عرضها 814 مليون دولار مقارنة مع عرض شركة بتروفاك البريطانية الذي وصل مليار دولار، ولكن «لارسن» سحبت خطاب الضمان الاولي المقدم منها قبل ان ينتهي في اكتوبر 2014 دون ان تبادر الى تمديده، الامر الذي اعتبر بمنزلة انسحاب فعلي من ممارسة المناقصة على المشروع. ونسبت المجلة الى مصدر مطلع على المشروع قوله «ان لارسن اند توبرو» تعلق الامال على اعادة تقديم عرض للمشروع وهي في انتظار موافقة لجنة المناقصات المركزية. من جانب آخر، قالت ميد ان شركة نفط الكويت ما زالت تستبعد من القائمة 3 شركات سبق ان قدما عروضها للمناقصة الاولى، فيما ذكرت مصادر مطلعة ان الشركة تدرس زيادة عدد الشركات المؤهلة للمناقصة، مشيرة الى ان الدعوة وجهت فعليا الى 5 شركات، ثلاث منها كورية جنوبية هي شركة دايليم، وشركة جي اس الهندسية وشركة اس كيه للهندسة والإنشاءات، بالإضافة الى شركتي سايبيم الايطالية والمقاولين المتحدين اليونانية. اما الشركات الاصلية التي قدمت عروضها فهي لارسن الهندية بالعرض الادنى البالغ 814 مليون دولار، دودسال الاماراتية بعرض قيمته 922 مليون دولار، سايبيم الايطالية بعرض قيمته 946 مليون دولار، دايليم الكورية الجنوبية بعرض بلغت قيمته 959 مليون دولار، وأخيرا بتروفاك البريطانية بالعرض الاكبر بقيمة مليار دولار.

ويبدو ان شركة نفط الكويت ما زالت تستبعد ضمنيا من هذه القائمة كلا من لارسن اند توبرو، ودودسال وبتروفاك لانها لم توجه الدعوة اليها للمشاركة حسب المصادر انفة الذكر، إلا ان محللين يرون ان الاسباب معروفة وهي عدم تجديد خطاب الضمان بالنسبة للشركة الاولى، في حين تعتقد شركة نفط الكويت ان شركتي بتروفاك ودودسال ليست لديهما القدرة على تنفيذ مشروع خط انابيب الزور لان الشركتين ينفذا حاليا مشاريع فازتا بها في وقت سابق. وتوقعت ميد ان يتم الاعلان عن موعد تقديم العروض بعد نهاية شهر رمضان.

«كريديت اجريكول»: خلق فرص عمل في الإمارات وصل لأعلى مستوياته

رغم انخفاض النفط.. الإمارات والسعودية تواصلان النمو

كشف أحدث تقارير البحوث الصادرة عن كريديت اجريكول بريفت بنك تحت عنوان: «تعليقات حول الاقتصاد الكلي ـ تحديث بيانات منطقة مينا»، أن دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية تواصلان مسيرة النمو الاقتصادي على الرغم من انخفاض أسعار النفط، بالإضافة إلى ذلك سجلت الإمارات مستويات عالية في خلق فرص العمل الجديدة خلال هذه الفترة.

وفي سياق تعليقه على التقرير، قال د.بول ويترواله، كبير المحللين الاقتصاديين في كريديت اجريكول بريفت بنك: «من المثير للدهشة أن طلبيات الشراء الجديدة والصادرات حققت نموا قويا في دولة الإمارات، حيث بلغ معدل خلق فرص العمل أعلى مستوياته في ثلاثة أشهر، وينعكس هذا في مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي، والذي لم يشهد انخفاضا كبيرا حيث سجل في مايو (56,4) نقطة، مقارنة بـ 56,8 نقطة في أبريل. وعلى الجانب الآخر، ارتفعت تكلفة مدخلات الانتاج، لتناقص بذلك التخفيضات الطفيفة التي منحتها الشركات على أسعار منتجاتها».

وأضاف: «في ضوء هذه الخلفية، فإنه من المبكر جدا أن نستنتج من هذا التغيير الأخير أن مؤشرات أسعار المستهلكين قد بدأت في اتخاذ منحى تنازلي. ويمكننا أن نرى ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين في الإمارات العربية المتحدة إلى +4,2٪ على أساس سنوي في شهر أبريل، وهي نفس النسبة في دبي حيث معدل التضخم فيها يمكن أن يشكل عقبة. ومع ذلك، بإمكاننا القول بأن دولة الإمارات العربية المتحدة لم تتأثر كثيرا بانخفاض أسعار النفط بسبب التنوع النسبي في اقتصادها إذا ما قورنت بنظيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي». واستطرد د. ويترواله قائلا: «وبالمثل، فقد سجل كل من الإنتاج والطلبيات الجديدة في المملكة العربية السعودية زيادات ملحوظة في الوقت الذي شهد فيه معدل النمو وخلق فرص عمل جديدة وتيرة أضعف بعض الشيء خلال الشهر. وأضاف: «فيما يتعلق بالتضخم في قطاع المواد الغذائية، فلا شك أن الانخفاض الذي طرأ مؤخرا على أسعار المواد الغذائية العالمية سيعود بفوائد ملموسة على المستهلك في دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا ما يؤكده مؤشر أسعار منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) لشهر مايو 2015، والذي انخفض بنسبة 20,7٪ على أساس سنوي، و1,4٪ على أساس شهري. وبالنظر إلى ضخامة كمية المواد الغذائية التي يتم استهلاكها في دول مجلس التعاون الخليجي، فإن سيناريو خفض الأسعار سيعود على المستهلكين بالنفع بصورة إيجابية، حيث يتم استيراد معظم المواد الغذائية المستهلكة في دول مجلس التعاون الخليجي من مناطق أخرى حول العالم.